

جامعة العلوم الإسلامية العالمية




المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المؤتمر العلمي الدولي حول :

"الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة

من منظور اقتصادي إسلامي"

عمان – الأردن

٢٥-٢٦ ذو الحجة١٤٣١هـ/ ١-٢ كانون أول/ ديسمبر٢٠١٠

## ورقة بحثية بعنوان:

# الأزمة المالية العالمية رؤية أخلاقية تاريخية

د. أحمد إبراهيم منصور*

* دكتوراه في العلوم الاقتصادية، أستاذ مساعد في كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل، **ahmedalmansoor2000@yahoo.com**

# الأزمة المالية العالمية رؤية أخلاقية تاريخية

د. أحمد إبراهيم منصور *

**مقدمة:**

تعد الأزمات ولا سيما الأزمات الاقتصادية هو عدم التلازم المتسق بين المتغيرات الاقتصادية على مستوى المنظمة أو على مستوى البلد الواحد أو على المستوى الدولي، وعند فحص المتغيرات يجد الباحث في هذا الحقل أن هناك متغيرات داخلية تتفاعل فيما بينها على وفق النظام الحاكم لسلوك هذه المتغيرات، وأحيانا يكون المؤثر في التفاعل يأتي من خارج النظام، هذه مسالة مهمة جدا في التعرف على طبيعة سلوك المتغيرات ومرجعية هذا السلوك، الحالة القائمة الآن هي ليست وليدة اللحظة، بل هي امتداد طبيعي للنسق الأخلاقي الحاكم لسلوك الإنسان في فعاليات الحياة المتعددة، فعندما تكون مجموعة القواعد الحاكمة للسلوك البشري في نشاطه اليومي لا تلبي حاجاته وطموحاته يكون هناك مبرر للتمرد عليها، ويكون هذا التمرد مبرراً عندما تكون هذه القواعد الممثلة بما موجود من نصوص دينية غير متفق على أصالتها، من اليسير مغادرتها إلى منظومة أخلاقية تلبي حاجات الناس بغض النظر عن مستوى العدالة والإنصاف في هذه المنظومة.

يعد عصر الأنوار الأوربي وما تهيئ له من فلسفات وآداب وفنون، وما شهده من تطور في الحياة الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والسياسية، نقطة الاختراق الحقيقي والافتراق بين الدين وما يمثله من نصوص لا ترتقي إلى مستوى الشريعة من جهة وبين فعاليات الحياة من جهة أخرى وذلك لعدم مقدرة الكنيسة في مجاراة التطورات الحاصلة ولا سيما في حقل الاقتصاد والتجارة، لكون أن هذه القواعد لا تحمل صفة الحضارة، الشريعة (أي شريعة) يجب أن توفر الأجوبة عن الأسئلة اليومية في أي زمان ومكان وبشكل تفصيلي.

الذي حصل في أوربا والغرب وعمم على المسكونة باعتباره حضارة إنسانية، هو ان الافتراق بين الدين وفعاليات الحياة اوجد منظومة أخلاقية تمت صياغتها على أساس الأصول الحقيقية للمشاعر الأخلاقية متمثلا في السلوك الأناني الفردي والقومي والبحث عن اللذة بلا حدود والابتعاد عن الألم، كل ذلك وفر للفرد والجماعة قاعدة عريضة للتشريع للنفس طالما هذا التشريع يوفر مستلزمات الطموح غير المحدود وغير المقيد.

لقد وفرت هذه المنظومة الأخلاقية أجواءً عبر حقب زمنية في التراكم الرأسمالي الذي أفضى إلى التوسع في الاستثمار وزيادة في الإنتاج أدى إلى ولادة قطاع الأموال الذي يعمل إلى جانب الإنتاج الحقيقي، والذي طالما تبدأ الأزمات منطلقة منه في ظل متغيرات أسعار الفائدة والاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

بناء على ذلك فان مشكلة البحث تكمن في أن الدين لم يوفر قواعد تنظم الحياة الاقتصادية، مع كون الدين كان يتكيف مع الفعالية الاقتصادية التي كان يشرعن لها الأفراد والجماعات ومع ذلك فقد همش الدين وأقصي عن فعاليات الحياة وغدا لدى القلة مجرد حالة طقوسية ليس إلا، لذلك جاء هدف البحث للكشف عن المسار الحقيقي للفعالية الاقتصادية ومدى تأثير القواعد الدينية فيها، وبذلك يمكن صياغة فرضية البحث على النحو الأتي:-

١. لم يكن الدين يمتلك قواعد ثابتة تتميز بالنمو المتسق لتنظيم الحياة الاقتصادية.

٢. لعدم وجود هذه القواعد التفصيلية، فقد فتحت الأبواب أمام اللاهوت والفلسفة لإيجاد قواعد تنظم الفعالية الاقتصادية وتلبي حاجات الفرد والجماعة في أجواء حرية مطلقة.

* دكتوراه في العلوم الاقتصادية، أستاذ مساعد في كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل، ahmedalmansoor2000@yahoo.com

٣. تكيف الدين لفعاليات الحياة وأصبح تابعا وليس متبوعا.

على وفق الفروض الثلاثة السابقة اتبع البحث منهجا وصفيا تحليليا للنصوص اللاهوتية والفكرية والفلسفية التي صاغت القواعد الحاكمة للتعامل الاقتصادي والمالي بين الأفراد والجماعات.

**البدايات- تشكل الأخلاق الاقتصادية:**

من العسير على الباحث في الشأن الاقتصادي الغربي أن يجد منظومة متراتبة ومتكاملة تتسم بالواقعية القيمية تعالج السلوك اليومي للناس بما يخص شانهم الاقتصادي تفصيلا، فالبداية كانت هكذا: (مارس المسيحيون في هذه الفترة "٣٥ سنة بعد الميلاد وما بعدها" نفسها طقوسا ثلاثة: المعمودية ووضع الأيدي والشركة. فكان على مستجد يقبل الدعوة أن يعتمد باسم يسوع المسيح وان يبارك بوضع الأيدي وان يمارس الشركة وكسر الخبز)[١] وبذلك انشؤا (كومونة) سلوك أفرادها يشير إلى التخلي عن الملكية وان كل شيء كان مشتركا من حقول وبيوت وأموال.

فالإيمان الذي أخذه بعض "الرسل" ولاسيما "بولس الرسول" إلى أوربا لا يتعدى ثلاثة أبعاد هي: سر التجسد، سر الثالوث المقدس، الفداء، وهي مسائل تتلاءم والبيئة في بلاد اليونان والرومان تحديداً[٢]، لكن الملاحظ أن الديانة المسيحية الجديدة لم تكن البديل عن النظام الاقتصادي السائد، بل أن الدين المسيحي: (اتصل بالفلسفة منذ القرن الثاني للميلاد، عندما اخذ يدخل في الدين أناس من ذوي الثقافة اليونانية بل أن هناك "بعض المفاهيم" ذات الأصل الفلسفي موجودة في أسفار العهد الجديد، كالإنجيل الرابع، وفي رسائل القديس بولس مثلاً)[٣].

في هذه الحقبة الزمنية (لم يكن للاقتصاد منهاج بل سيماء)[٤]، فقد كان السيماء هو المال، ويتجسد المال بالنقود بنسبة كبيرة في هكذا بيئة، لقد تهيأت لهذه البيئة عوامل ثلاث:-

١. نفوذ العقيدة المسيحية بمنظومتها الأخلاقية التي تدعو للتقشف والزهد بالحياة الدنيا.
٢. تفكك الإمبراطورية الرومانية والانحطاط الاقتصادي والاجتماعي.
٣. الحرب وما استلزمته من إنفاق كبير.

هذه العوامل مجتمعة أدت إلى انهيار وسقوط الإمبراطورية الرومانية بهياكلها وبناها ومؤسساتها سنة ٤٧٦ للميلاد، لقد ساد النظام الإقطاعي بشكل الهرم الاجتماعي الذي يتألف من (الفلاحين) التابعين و (الحرفيين) الصناعيين الذين يمدون المحاربين الإقطاعيين بمعين الحياة[٥]، إذن (٥٠٠) سنة من الزمن يسميها (جوزيف شومبيتر) باصطلاحه التاريخي- الاقتصادي- الاجتماعي للفجوة الكبرى (The Great Gap)، على كتاب تاريخ التحليل الاقتصادي تجاوزها والقفز من فوقها، لأنها حقبة تعطيل حضاري توقفت أوربا الغربية عن عطاءها الحضاري[٦]، السؤال الأكثر أهمية في سياق الوقائع التاريخية وما أفرزته من مظاهر اقتصادية واجتماعية وسياسية هو:

---

[١] رستم، أسد، الروم في سياستهم وحضارتهم ودينهم وثقافتهم وصلاتهم بالعرب، بيروت، دار المكشوف، ١٩٥٥، ج١، ص٢٥.
[٢] انظر المصدر السابق، ص٣١-٣٢.
[٣] زيعور، علي، اوغسطينوس مع مقدمات في العقيدة المسيحية والفلسفة الوسيطية، بيروت، دار اقرأ، ١٩٨٣، ص٨٥-٨٦.
[٤] اشبنغلر، اسوالد، تدهور الحضارة العربية، ترجمة احمد الشيباني، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، د. ت، ج٢، ص٧١٠.
[٥] كبه، إبراهيم، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٣، ص ٤٦٩.
[٦] شومبيتر، جوزيف، تاريخ التحليل الاقتصادي ، المجلد ١ ، ترجمة حسن عبد الله بدر ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومي للترجمة ، ٢٠٠٥، ص ١٢٠.

عندما أصبحت أوربا مسيحية قبل سقوط الإمبراطورية الرومانية بأكثر من قرن من الزمن دولة وشعوب، وأوشكت الوثنية على الانقراض في تضييق الخناق عليها لتخمد أنفاسها[٧]، ما الذي فعلته الكنيسة بسلطتها الدينية والدنيوية بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، بعدما أصبحت الساحة مفتوحة أمامها لتنظيم الحياة بكل فعالياتها على وفق العقيدة المسيحية؟ الم يكن من المفترض أن تقوم الكنيسة بردم هذه الفجوة، الم يكن من المفترض إقامة (مدينة الله) التي دعا إليها القديس أوغسطين، الم يكن من المفترض القيام بالدور القيادي الحضاري (الكنيسة) من عمل على المزاوجة بين العقيدة المسيحية والفلسفة اليونانية؟ ألم يكن من المفترض بناء الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على وفق قواعد الإيمان الاثنى عشر لمجمع نيقية (٣٢٥ للميلاد) وما تلاه من تعديلات طفيفة؟، كل هذه الأسئلة لا تجد تبرير عدم طرحها في إيجاد المبرر الهش والخجول في (انه لن يكون ثمة معنى أن نبحث عن (علم الاقتصاد) في الكتابات المقدسة ذاتها[٨]، إذن ماهو دورهم في صياغة الفكر الوسيط، إن رجالها (الكنيسة) هم الذين قاموا بالمهمة الصعبة، مهمة تكييف التعاليم المسيحية لتكون ملائمة لمستلزمات النظام الإقطاعي[٩]، إذن صياغة المنظومة الأخلاقية للكنيسة تتمثل بسياسة التعايش الذرائعية، فقد استطاعت الكنيسة أن تقدم اللاهوت بثنائية مقبولة هي الفلسفة الموروثة عن اليونان ونصوص الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد، لكن الواضح هو ان منظومة أخلاقية شاملة لم تكن حاضرة في هذا اللاهوت، (كان اللاهوت في العصور الوسطى علم ما وراء الطبيعة وعلم الكون، وبهزيمته وجب أن يوجد تفسير جديد للعالم)[١٠].

جاء القديس توما الاكويني بعد أن اخذ الإقطاع نصيبه من التطور والنمو الآخذ نحو تغيير بناه التقليدية، وذلك للأسباب الآتية:-

١. الاندماج الفعلي للكنيسة في النظام الإقطاعي، حتى غدت جزءا منه بل كانت مؤسسة إقطاعية كبيرة.
٢. الحروب الصليبية التي أعلن رسميا شنها في دير كليرمون عام ١٠٩٥ للميلاد.
٣. النمو السكاني.
٤. تطور التجارة والتبادل التجاري لاسيما الإمارات الايطالية.
٥. فائض في قوة العمل في الإقطاعيات.
٦. نمو في الصناعات الحرفية.
٧. الأثر العربي الإسلامي فكرا وفلسفة.

إن للعوامل السبعة أنفة الذكر أثرا في أنها أدت وبشكل إيقاع بطئ تغيرات أساسية في البنى والهياكل للنظام الإقطاعي لاسيما في شطري الفعالية الاقتصادية

١. علاقات الإنتاج/ السلطة والثروة.
٢. قوى الإنتاج / المؤهلات والكفاءات.

لعل المعيارية القيمية ومنظومتها الأخلاقية التي رسمتها الكنيسة في المجتمع الأوربي اكتسبت مشروعيتها من رضا السلطة (حالة التعاضد) ورضا الشعوب الذي لا يمكن ان يعزى فقط إلى الوعد المقدس في الدخول إلى

---

(٧) رستم، مصدر سابق، ص ٩٩.
(٨) شومبيتر، مصدر سابق، ص ١١٧.
(٩) كبه، مصدر سابق، ص ٤٤٢.
(١٠) لاسكي، هارولد، نشأت التحررية الأوربية، ترجمة عبد الرحمن صدقي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، د. ت، ص٤٩.

ملكوت الرب؟ بل (كان الجو الفكري والنفسي، والظروف الاجتماعية البائسة وراء هذه الاستجابة الشعبية المذهلة[١١] للحروب الصليبية، إذن بعد عن هدئت هذه التيارات الجارفة المدفوعة (بعقيدة إيمان) ووجدت شعوب أوربا التغيرات الحاصلة سواء الداخلية بفعل تأثير داخلي (علاقات إنتاج ووسائل إنتاج)، أو تلك التي حصلت بفعل مؤثرات خارجية (الفكر والفلسفة العربية الإسلامية) الترجمات من العربية إلى اللغات الأوربية، أو المنتجات المستوردة أو وسائل الإنتاج أو علاقات الإنتاج في الطرف الأخر، كل ذلك كان يحرك المجتمعات الأوربية نحو التغيير، ماقدمه القديس توما الاكويني لم يكن بمستوى التطورات الحاصلة في الشأن الاقتصادي، ألا أن ما يسجل للقديس الاكويني هو التكيفات لمستلزمات تطور النظام الإقطاعي في مناقشة مسالة الفائدة على القروض والسعر العادل، هذه المناقشات لم تكن واضحة المعالم من ناحية، و لم تكن تلبي حاجة تطلعات الطبقات الصاعدة في خريف الإقطاع الأوربي، ألا أن التجارة -الرأسمالية التجارية- التي كانت هامشية وموضع ريبة في فكر القديس توما الاكويني، صارت محورية في فكر "اوريسم" وبات ينبغي أن تقوم السياسة التي يتبعها الأمير على تشجيع التجارة وتهيئة الظروف التي يتطلبها هذا التشجيع[١٢]، وبذلك يمكن القول أن المرحلة اللاحقة كانت أكثر حرجا للكنيسة على الرغم من الهيمنة الروحية لها وسلطتها القوية، فقد انتقل الجدال من مناقشة المسائل اللاهوتية في العقيدة المسيحية إلى مناقشة ودراسة طبيعة السلوك البشري، هذه المرحلة كانت تؤشر عدة عوامل تمثل عجز الكنيسة عن مواكبة التطورات في فعاليات الحياة لاسيما التجارية والاقتصادية والعلمية، (لقد رفضت الكنيسة أن تلاءم نفسها لهذه الحاجات- العمل التجاري والفائدة على النقود- والمهم في هذا الوضع هو حقيقة أن ما رفضت الكنيسة أن توفره قد قدمه الفلاسفة فعلا)[١٣]، وبذلك اختلفت المفاهيم وأصبح السلوك الأخلاقي في العمل التجاري لا تنطبق عليه قوانين الكنيسة، حتى أن (فولتير) كتب : "في انجلترا لا تطلق البورصة لفظ "كافر" ألا على الذين يفلسون فقط"[١٤]، الذي لا يمكن إنكاره هو أن الكنيسة استطاعت بسط سلطتها بصيغة التكيف والتعايش مع السلطة والأنظمة السياسية، هذا من جهة، من جهة أخرى تصاعد وتأثر التقدم في المجالات الاقتصادية والعلمية مع شيء من اليقظة القومية.

**عصر النهضة والحداثة**

كان اقتصاد الاكتفاء الذاتي الذي أوجدته علاقات الإنتاج الإقطاعية لازالت أثاره مستمرة، (فقد كانت المدينة وحدة التنظيم التجاري في العصور الوسطى. فلم تكن حرية التنقل، ولا استخدام النقود، شائعة في القرن الرابع عشر)[١٥].

ألا أن الاتجاهات التطورية كانت تشير إلى تغيرات عميقة وجذرية في المجتمع الأوربي، صعود التجارة بوصفها فعالية لها أطراف متعددة سواء كانت هذه الأطراف اقتصادية أم أخلاقية أم دينية، عاضد ذلك تداول واسع للنقود، ثم توسع في الإنتاج، ثم فائض من هذا الإنتاج المعد للتصدير، مع تطور حقيقي في تقنيات الإنتاج التي

---

[١١] عبده قاسم، قاسم، ماهية الحروب الصليبية، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠، ص١١٤-١١٥.
[١٢] جالبريث ، جون كينيث ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، الماضي صورة الحاضر ، ترجمة احمد فؤاد بلبع ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ٢٠٠٠، ص ٤١.
[١٣] لاسكي، مصدر سابق، ص١٢١.
[١٤] المصدر السابق، ص١٢٢.
[١٥] سباين، جورج، ه، تطور الفكر السياسي، ترجمة راشد البراوي، القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٧١، ج٣، ص٤٦٦.

رافقت التقدم العلمي، إضافة إلى ذلك التطلع إلى البناء القومي للدولة والمَلَكية المطلقة وجيشها القوي، والدولة المتدخلة في الشأن الاقتصادي في حماية الصناعات الحرفية والتجارة، حتى غدا المجتمع في هذه الحقبة الزمنية توصف فيه شرائحه على النحو الأتي: (فرجل المصرف والتاجر وصاحب المصنع بدئوا يحلون محل مالك الأرض ورجل الدين والقائد كنموذج للنفوذ الاجتماعي السائد)[١٦]، أما على مستوى المنظومة الأخلاقية فان التطور العلمي المتسارع (وصل العلم- في بطء ولكن لا يقاوم- محل الدين كعامل متحكم في تشكيل أفكار الناس)[١٧]، لذلك كان لابد من حصول حدث كبير داخل المؤسسة الدينية التي كانت تتقاطع وتطلعات رجال الأعمال من تجار ومقرضين في كون التشريعات الكنسية أصبحت عائقا في وجه هؤلاء، فجاءت (حركة الإصلاح الدين) لتعبر عن سقوط النظام الاقتصادي للعصور الوسطى أكثر من كونها تعبيرا عن أي شيء أخر[١٨].

هذه المتغيرات في المنظومة الأخلاقية والتي تحدد سلوك الفرد والجماعة في المجتمع سواء جاءت هذه المنظومة عبر (الإصلاح الديني) أو إنها كانت منظومة أفكار وتوجهات فلسفية فقد كانت لها نتائج حاسمة:-

١. الحروب الدينية الطاحنة التي رافقت وأعقبت (حركة الإصلاح الديني)، وما تكبده المجتمع من تكاليف.
٢. الاستكشافات الجغرافية وتكاليفها العسكرية، فقد كانت تكلف ٧٠% من الإيرادات العامة الاسبانية، وقرابة ثلثي إيرادات بلدان أوربية أخرى[١٩].
٣. بدايات الحركات الاستعمارية وما تمثله من الناحية الاقتصادية.
٤. تطور واسع في حجم التبادل التجاري.
٥. تدفقات كبيرة من المعادن النفيسة.
٦. تأسيس البورصة الملكية للأوراق المالية في لندن.

كل ذلك ساعد على نمو الاقتصاد النقدي، فقد تدفق سيل من المعادن (الذهب والفضة) إلى أوربا عشية الاكتشافات الجغرافية مما مهد إلى زيادة في كمية النقود مع التوسع في عرضها، حدث هذا تزامنا مع الإصلاحات الدينية وبروز المذاهب البروتستانتية مما (ينبغي الإشارة إلى أن إمساك البروتستانتيين، في إطار الحياة الاقتصادية المعاصرة، بالنصيب الأكبر من الرأسمال[٢٠]، أما الكاثوليك، من جانبهم، فهم يجيبون برفض "المادية" باعتبارها نتيجة من نتائج علمنة وتزمين كل مجالات الحياة على يد البروتستانتية[٢١]، لقد وجد الأثرياء ممن تراكمت لديهم كميات كبيرة من النقود في القرن السادس عشر ضالتهم في أفكار "كالفن" المتحررة من القيود الكنسية السابقة والمتجاوز لأفكار "لوثر" الأكثر محافظة منه، لقد شهد "كالفن" الثورة الاقتصادية (وان التجارة والصناعة لا يمكن ان يقوما بدون القرض بفائدة) [٢٢]، قد يجد "الإصلاح الديني" الذي حصل في أوربا مبرره في عقم العطاء الفكري للكنيسة وعدم مقدرتها وبشكل ايجابي في تطويع وتكييف المتغيرات الحاصلة لاسيما في الشأن العلمي وقوانينه (التمسك بفلسفة أرسطو في تفسير الكون والوجود) وفي الشأن الاقتصادي، جاءت الإصلاحات "في بعضها متطرفا" لاسيما في ترخيص التعامل بالربا، (لذلك فان تعدد فرق البروتستانت قد فتح الباب للإلحاد هو اتهام لا

---

[١٦] لاسكي، مصدر سابق، ص٥.
[١٧] المصدر السابق، نفس المكان.
[١٨] المصدر السابق، ص ٢٦.
[١٩] جالبريث، مصدر سابق، ص٤٨.
[٢٠] فيبر، ماكس، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ترجمة محمد علي مقلد، بيروت، مركز الإنماء القومي، د. ت، ص١٧.
[٢١] المصدر السابق، ص ١٩.
[٢٢] البرعي، احمد حسن، الثورة الصناعية وأثارها الاجتماعية والقانونية، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٢، ص١١١.

يمكن دحضه)[٢٣]، وهو كلام سليم أيدته الوقائع ثم الحقائق في الإيغال في التصورات الفلسفية الموجهة للـــدين في محاولات البعض أراد إلغاءه من الحياة العامة والبعض أراد تهميشه، والبعض أراد احتواءه وقد نجح البعض الأخير في إبقاء الدين حالة طقوسية مجردة من الوحي في إيجاد دينا طبيعيا بموازاة الدين المترل، إذن: (ما آل إليه الإصلاح من تأسيس للرأسمالية قلبا للعلاقة بين القيم الأخروية والقيم الدنيوية، حيث صارت الأدوات غايات، وهو ما نرمز إليه بتأليه العجل أو سلطان التصور ألربوي للاقتصاد)[٢٤].

مما سبق من تحولات عميقة في جسد الفعالية الاقتصادية وتفصيلاتها، ثم انفصال هذه التفصيلات عن منظومة أخلاقية قد تم مغادرتها وأصبحت من الماضي، أذن السؤال الجوهري هو: ماذا عن مؤسسة الدولة؟، هناك حقيقـــة أن عصر الأنوار قد أوقع الكنيسة (الدين) في فخ التغيير، والتغيير هنا ليس أحاديا بل تم على المستوى النظـــري في صياغة فلسفة لهذا العصر، ثم على مستوى العمل في صياغة منظومة أخلاقية جديدة، "فليس بإمكان الحداثـــة ولا برغبتها استعارة المعايير التي تسترشد بها من عصر أخر، إنها ملزمة باستخراج معياريتها من ذاتها"[٢٥]، وهنا تضعنا الحداثة الأوربية في بحر بلا شواطئ وعالم بلا ديمومة، بل هو عالم متوقد يترقب أفوله دائما، فإذا كانـــت الدولـــة تشتق معايير مشروعيتها كوجود من الدين (طابعها النظري) ومشروعية معاييرها الأخلاقية كذلك من الدين، فما علينا ألا بالإقرار بحقيقة وليس خيارا هي:

(إن تردي الدين يؤدي إلى انفصال الإيمان عن المعرفة انفصالا تعجز الأنوار عن تجاوزه بوسائلها الخاصة)[٢٦]، لقد لعبت الكنيسة دورا محوريا في صياغة نظرية الدولة في العصور الوسطى، في قبول شرعية المَلَكيـــة المطلقـــة، ثم وقعت الكنيسة نفسها- وهي ابرز مؤسسات العصور الوسطى- فريسة لها أو للقوى الاجتماعية الـــتي اعتمـــدت الملكية عليها، حتى زال الحكم الكنسي كقوة، وأصبحت الكنيسة أما رابطة اختيارية وأما شريكة للحكم الوطني، وهو أمر لم يكن له أبدا وجود من قبل بالنسبة للفكر المسيحي. [٢٧]

الكنيسة لم تستطيع أن توفر منظومة أخلاقية واضحة الملامح تكون منصفة لأطراف الفعالية الاقتصادية، لذلك كان الهم الكبير للحكام والمحكومين يكمن في أن الحاكمين يبحثون عن السبل الناجحة لاستقرار الســـلطة عـــبر سيادة النظام. والمحكومين يبحثون عن الأمن على الأرواح والمُلكية، هذه الثنائية ربما كانت الصياغة الأساسية لمـــا عرف فيما بعد (العقد الاجتماعي)، لذلك فان الفضيلة التي تمثل النسق الأخلاقي السائد والذي يتجسد في النظام والذي يصاغ بقانون ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، كما ينظم العلاقة بين المحكومين أنفسهم، هذا ما يمكن أن نسميه المقدمات الأساسية لبزوغ "النظام الرأسمالي" لذلك كان الناس بحاجة إلى نظام جديد ينظم العلاقـــة بـــين أطراف الفعالية الاقتصادية ويحقق تطلعات وطموح الثراء، نظام أخلاقي لا يعد بفردوس مؤجل إلى ما بعد الحياة، ليس لان النظام فاسد، لكن القائمين عليه هم مصدر الفساد، فالقبول بنظام جديد يعد شرط قبوله تلبية رغبـــات وطموحات المتطلعين للثراء، إذن ما الذي قاله "كالفن" فيما يخص الربا؟:-

١. إن النصوص الدينية التي تنهى عن الربا ليست شاملة.

(٢٣) لاسكي، المصدر السابق، ص ٤٤.
(٢٤) المرزوقي، أبو يعرب، حنفي، حسن، النظر والعمل، المأزق الحضاري العربي والإسلامي الراهن، بيروت، دمشـــق، دار الفكـــر، ٢٠٠٣، ص٧٢، هامش ١.
(٢٥) هبرماس، يورغن، القول الفلسفي للحداثة، ترجمة فاطمة ألجيوشي، دمشق، منشورات وزارة الثقافة السورية، ١٩٩٥، ص١٦.
(٢٦) هبرماس، مصدر سابق، ص ٣٦
(٢٧) سباين، مصدر سابق، ص٤٦٨.

٢. رفض نظرية الكنيسة القائلة أن النقود لا تلد النقود ( مقولة أرسطية ).
٣. ظروف العيش القائمة آنذاك مغايرة للزمن الذي ظهرت فيه الكتب المقدسة.
٤. إقراض النقود بفائدة مشروع مادامت شروط القرض عادلة[٢٨]

إذن أوربا أمام انبثاق حالة جديدة تعاضد فيها كل من قادة (الإصلاح الديني) لوثر، كالفن، وقادة الإصلاح السياسي، ميكيافيلي، جان بودان على سبيل المثال لا الحصر، ثم قادة الإصلاح الاجتماعي في صياغة نظام أخلاقي جديد يتخلص من هيمنة الكنيسة ورقابتها، فكان نظاما يتصف بالصفات الآتية:

١. الأنانية Egotism، سواء كانت على المستوى القومي في تحقيق طموحات الأمم الأوربية في الثراء والتوحد، أو على مستوى الفرد الذي دافعه الوحيد للعمل هو مصالحه الشخصية الفردية، لقد تم تطويع مفهوم المساواة على أسس منطقية مرتسمها هو أن هناك خط شروع واحد لكل البشر، إلا أن التحاسب ليس على أساس مقدمات الفعالية القيمية بل على نتائجها التي تُظهر مسألة الكفاءة الفردية والقومية، على اعتبار أن احد العناصر الرئيسية لمبدأ المساواة، سواء في فلسفة القانون الطبيعي أو الفلسفة النفعية، هو أنه في حسابنا للرخاء العام يجب اعتبار كل فرد وحدة واحدة لا أكثر ولا أقل([٢٩] ) فالمسألة واضحة على مستوى الفرد إلا أن على مستوى الأمم، فانه تتضح الأنانية القومية لدى رجال الفكر الاقتصادي "الانكليز"، فلم يكن الحافز الأخلاقي والسياسي الذي يوجه تحليلاتهم، هو رخاء الإنسانية، بل رخاء الأمة البريطانية، وفي اختيارهم للمجال الأخير للرخاء، عمل الاقتصاديون الانكليز ضد مبادئهم الرئيسية الواضحة كل الوضوح، وهذا يفسر لنا النزعة الهروبية في كتاباتهم حول هذه المسألة. [٣٠]

٢. النفعية Utilitarianism، وهي الصياغة الأخلاقية المفسرة للعلاقة بين الذات والموضوع، وهي لا تعدو كونها تحقيق اللذة أو السعي إليها، أي السعي نحو السعادة، وهي في كل الأحوال على وفق هذا المفهوم مادية صرفة، هناك اتساقا واضحا في مفهوم النفعية الغربية منذ عصر الأنوار وحتى العصر الحاضر، فالنفعية قائمة على قاعدة أساسية تعتمدها النظرية الاقتصادية وهي تحليل حساب الأرباح والخسائر cost) –(benefit analysis، فالحق أن الفرد يميل إلى زيادة رفاهه الخاص بالقيام بحساب الخسائر والأرباح، على نحو يحقق لنفسه اكبر خير ممكن[٣١]، الوقائع تشير إلى ذلك على المستويين القومي والفردي في الغرب تحديدا، لكن حتى النفعية (الراولزية) نسبة إلى (جون راولز) تبدو عاجزة عن الإقناع على وفق العدالة والمساواة والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي في تجميل النفعية المقترنة بالعدالة كمفهوم قَبْلي.

٣. التسامح Toleration، وفي الصياغة الأخلاقية، لا يعدو هذا المصطلح إلا التسامح الديني لما شهدته أوربا من تطاحن مذهبي، وهو لا يعني في أي حال من الأحوال التسامح على المستوى العالمي، أما في المفهوم الاقتصادي فانه يعني واجب أخلاقي في احترام السلوك الاقتصادي للمقابل، ولعل مفهوم التسامح هو الذي أفضى إلى مفاهيم المنافسة المفترضة كسلوك أخلاقي للسوق، والمتتبع لهذا المفهوم يجد أن أشكال التسامح قد توحشت إذ عَبَرَت من

---

(٢٨) لاسكي، مصدر سابق، ص٢٠.
(٢٩) ميردال، غونار، النظرية الاقتصادية والدول النامية، ترجمة إبراهيم الشيخ، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، د. ت. ، ص١١٩.
(٣٠) المصدر السابق، نفس المكان.
(٣١) روس، جاكلين، الفكر الأخلاقي المعاصر، ترجمة عادل العوا، بيروت، عويدات للنشر والطباعة، ٢٠٠١، ص٩٧.

أشكال المنافسة إلى أشكال الفوضى" الخلاقة" التي تعتمد على خيار الاصطفاء الاجتماعي الداروني في البقاء للأصلح.

**٤.** الحكومة، وهي هيئة للتدبير والسياسة تلتزم بنظام هو دستور متفق عليه.

إذن على وفق ماذكر سابقا فان المنظومة الأخلاقية قد تمت صياغتها بشكل يتحرر الإنسان من السلطات اللاهوتية، وبذلك ينطلق الفرد في المجتمع بحرية للكسب على وفق أنانيته ومنفعته وتسامحه، مدعوم بحكومة تعمل على وفق الدستور، وبتأثير هذه الصياغة للأخلاق انتقلت أوربا من عالم القرون الوسطى إلى عالم جديد عقلي مادي، وهي ليست صيغة تقبيح لهذه الانتقالة، إنما هي حتمية واقعة لا محالة، طالما اتسمت المنظومة الأخلاقية السابقة بالفساد وعدم الوضوح والمقدرة على تطوير أدواتها العقدية، مع الإقرار أن الكنيسة لازالت لها بعض من السطوة في اسبانيا وايطاليا عبر محاكم التفتيش سيئة السمعة، من جانب أخر تأكدت هزيمة الأخلاقيون الاكليروسيون، لأنهم لم يستطيعوا أن يجيبوا إجابة فعالة على سؤال صريح، أن ناقدهم يسال، هل أن الفائدة على النقود ضرورية للتجارة التي يقوم عليها ثلث سكان الأرض على الأقل[٣٢]، معنى ذلك أن هذه التساؤلات تقودنا إلى تساؤلات إضافية لاستيضاح مقاربات المنظومة الأخلاقية، هل أن المنظومة الأخلاقية مغلقة وحدية؟

الذي يبدو من خلال افتراض (آدم سمث) بان كل رجل هو أنسب قاض للحكم على أعماله الخاصة، أو أن كل رجل بالطبيعة قد ترك في الدرجة الأولى وأساسا، ليدبر أمر نفسه[٣٣]، الاستدراك الذي يقدمه ادم سمث يجعل فردية الرجل تصب في الصالح العام هو أن أفعاله تقوده يد خفية ليصل إلى غاية لم تكن جزءاً من مقصده، هذا يدل وبشكل قطعي على أن المنظومة الأخلاقية قد صيغت بشكل ضد التقييد، وعلى هذا انشطرت بدءا من نهاية القرن الثامن عشر، إلى نظرية للمجتمع المؤسس على الاقتصاد السياسي من جهة، ونظرية للدولة استقتها من الحق الطبيعي الحديث من جهة أخرى[٣٤]، كلام "هبرماس" السابق يشير وبشكل أكيد إلى أن الحداثة بقدر ما كانت انقلابا ومغادرة لقيم الماضي وأخلاقياته، فهي قد وضعت مرتسما مسبقا لفحص قدرات مؤسسات (الدولة) والعلاقات الاجتماعية (علاقات الإنتاج) على مسايرة التطورات الحاصلة في جسد النظام الاجتماعي، تم إقصاء دور الدولة القديم في التدخل في شؤون الفرد والمجتمع، فأصبح للدولة دور جديد في حماية الأمة (الأمن) ومكتسباتها (الصناعة والتجارة).

أما المجتمع فقد ارتسمت نظريته في إبداع لاهوت جديد يرتكز على الدين الطبيعي الذي يحاكي المشاعر الإنسانية والدوافع إليها دون وصاية من الدين المترل يرسم عادة وبشكل نسبي خطوطا فاصلة بين ما هو حلال وما هو محرم، هذا اللاهوت الجديد يفرض حلا للخصام المفترض بين العقل والدين، "ديفيد هيوم" يرى أن العقل والدين لهما وظيفة متساوية، لكنها منفصلة، فالعقل يمد بقواعد الصواب والخطأ العامة، والدين يدعم هذه القواعد عن طريق أوامر الله وقوانينه، وعندما يسلك الفرد وفقا لهذه القواعد، ويبجلها التبجيل الذي تستحقه، فانه يتعاون مع الله، ويرفع من شان خطة العناية الإلهية[٣٥]، ألا أن استدراكا في تغليب المشاعر النفعية لجعلها من الفضائل للسلوك الفردي النفعي يجدها "ديفيد هيوم" في خليطا منسجما بين الدوافع للخير وغيره (مما يعد كونه شرورا) في

---

[٣٢] لاسكي، مصدر سابق، ص١٢١

[٣٣] المصدر السابق، ص ١٢٧.

[٣٤] هبرماس، مصدر سابق، ص٦٢.

[٣٥] هيملفارب، غيرتورد، الطرق إلى الحداثة، التنوير البريطاني، والتنوير الفرنسي والتنوير الأمريكي، ترجمة محمود سيد احمد، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٩، ص٤٦.

سلوكنا: فهناك مشاعر ما، مع إنها ضئيلة، تنبعث في صدورنا، هناك بريق من صداقة النوع البشري، هناك جزء صغير من اليمامة معجون في بنيتنا، جنبا إلى جنب مع عناصر الذئب والأفعى[٣٦]، فالتشكيلة الأخلاقية على وفق هذا المنطق قد غادرت الزمن الذي يريده اللاهوت القديم في الارتقاء بالإنسان إلى مصاف الملائكة، وهو فهم خاطئ ومتطرف من كلا الاتجاهين.

فالتركيز على مبدأ النفعية والفردية المولد لحساب اللذة، فطبقا "لجيرمي بنثام" على المرء أن يحزم أمره على الفعل الذي من شانه أن يولد في المحصلة الأخيرة للحساب، اكبر مقدار من اللذة[٣٧]، صمم "بنثام" حسابات اللذة والألم على وفق السلوك الأخلاقي النفعي، حتى تراءى له انه مستطيع أن يجعل من الأخلاق والتشريع علما يضاهي في دقته الرياضيات[٣٨]، ولعل هذه الحسابات هي التي دفعت "بنثام" إلى نشر مؤلفه "دفاع عن الربا" عام ١٧٨٧ للميلاد، حيث كان دفاعه عن حرية التجارة قد انسحب إلى تجارة النقود، وعلى وفق هذا فانه يرى (انه لا يجب أن يمنع رجل رشيد صحيح العقل يتصرف بحرية وعيناه مفتوحان، وهو ينظر لمصلحته، من أن يجري هذا الاتفاق، للحصول على المال، بالشكل الذي يعتقد انه أفضل، كما لا يجب- وهذه نتيجة ضرورية- أن يمنع أي شخص من إمداده به بأي شروط يراها متناسبة"[٣٩]، وهو بذلك يسخر من مصدري التحريم للربا: أرسطو، في كون النقود لا تلد النقود وهو قصور في فهم الفعالية الاقتصادية ودور النقود وماهيتها، والكنيسة ولاهوتييها باعتبار تعاطي الربا أثم كبير، ويعد هذا الاعتقاد من قديم الخرافات.

قد يبدو التساؤل الذي يطرحه "هارولد لاسكي" يتصف بالموضوعية عند وضعه في السياق التاريخي، فإذا سألنا لماذا انتصرت الروح الرأسمالية، فالجواب بالتأكيد، هو ان إمكانيات الإنتاج لم يعد استغلالها ممكنا بقيود النظام القديم[٤٠]، وعند تفكيك السؤال سوف لن يتبقى سوى المنظومة الأخلاقية، من ناحية أخرى هل كان مستحيلا انتصار الروح الرأسمالية بشروط (المنظومة الأخلاقية) للنظام القديم، لماذا هذا التأكيد على مغادرة النظام القديم، لماذا هذا التأكيد على الفائدة كعامل حاسم في قرارات الادخار والاستثمار؟، هل أن الفائدة (الربا) مسالة دينية تعبدية (أخلاقية) أم إنها مسالة اقتصادية، بالإمكان الإجابة على هذه التساؤلات إذا ما علمنا أن "النظام القديم" لم يكن على مقدرة أن يقدم الإجابات التفصيلية الحاسمة لمسالة الفائدة (الربا)، معظم الشريعة بعهديها القديم والجديد تعالج مسائل ميتافيزيقية ومملكة الله هناك وإنها ليست على هذه الأرض، جاءت الكالفنية كشكل ديني متطرف، لتطرف مقابل سابق لتقول أن بناء مجد الرب على هذه الدنيا؟ وبذلك فتحت الباب واسعا أمام كل النزاعات الفردية، ذلك أن النزعة الفردية، أو "التشرنق"، تولد مستهلكين من أحسن طراز. وما دام رخاء العيش مطلوبا فان ولادة المستهلكين الجيدين تستلزم منتجين من ذوي الكفاية على الأقل[٤١]، إذا كان النسق هو هدفه إلغاء الرابط (الدين) ذلك أن الحاجة إلى الأخلاق تزداد كلما قل التمسك بالدين[٤٢]، عند مغادرة المنظومة الأخلاقية القديمة (الدين)، كان لابد من العبور إلى صيغ جديدة للأخلاق، مؤسسات النظام الرأسمالي، الذي تغطي السوسيولوجيا الاقتصادية وهي:-

---

(٣٦) المصدر السابق، ص ٣٩.
(٣٧) برهييه، إميل، تاريخ الفلسفة، القرن التاسع عشر، ترجمة جورج طرابيشي، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٥، ج٦، ص١٢٦.
(٣٨) نفس المصدر السابق، نفس المكان.
(٣٩) لاسكي، مصدر سابق، ص١٣٨.
(٤٠) مصدر سابق، ص١٣.
(٤١) سبونفيل، أندره كونت، هل الرأسمالية أخلاقية، ترجمة بسام حجار، بيروت، دار الساقي، ٢٠٠٥، ص٣٦.
(٤٢) المصدر السابق، ص٣٨.

١. وقائع عن السلوك الاقتصادي.

٢. المؤسسات التي تشخص التنظيم الاقتصادي للمجتمعات[٤٣].

السلوك والمؤسسات هي التي تقدم المرتسم الأخلاقي لقرارات الادخار والاستثمار، كان بإمكـــان "النظـــام القديم" أن يقدم حلا لهذه المعضلة، فبدلا من الفائدة "الربا" تكون المشاركة، لكن هل يكون ذلك في صالح رجالا الأعمال والمؤسسات التي بدأت تتعملق؟ على وفق مسار تاريخي:

١. صناعات كثيفة العمالة.

٢. صناعات كثيفة رأس المال.

٣. صناعات كثيفة المعرفة (المعارف)[٤٤].

وبذلك تكون الفائدة جزءا أساسيا من فعاليات مؤسسات النظام الرأسمالي، لنعمل على تفكيك الفائدة ضمن سياق الفعالية الاقتصادية الشاملة، ابسط توصيف لها هي مكافأة استخدام رأس المال المقترض، ورأس المال هنا هو رأس المال النقدي، والذي تمثل حيازته ملكية نتجت عن عمل سابق، إذن الفائدة هو جزء من هامش الربح الذي يحققه المشروع، ما تتصف به الفائدة هو إنها تحدد بنسبة ثابتة وبشكل مسبق، إذن هي مكافأة رأس المال فقـــط، وهو ظلم لمالك رأس المال، لان مكافأته المشاركة في الربح مع المشاركة في المخاطرة في الفعالية الاقتصادية، وهنـــا يثار السؤال المحوري، هل أن الفائدة ضرورية من ضرورات الفعالية الاقتصادية؟ وهل أن الفائـــدة طريـــق أكيـــد لازمات اقتصادية ومالية؟.

من قال أن الفكر الاقتصادي لم يعرف إلا شكلا واحد من أشكال التمويل وهو الاقتراض بفائدة، فهذا أمـــر غير صحيح، هناك الكثير من المشاريع تعتمد المشاركة في التمويل واقتسام الأربـــاح حســـب الاتفـــاق وتحمـــل المخاطرة، هناك أدبيات معتبره أسست لعملية التمويل للنمو الذاتي (الداخلي).

هل أن الفائدة طريق لازمات اقتصادية دورية ؟، فان المسالة واضحة من خلال آليـــات العـــرض والطلـــب لرؤوس الأموال النقدية وما تخلفه هذه الآليات من رواج وكساد اقتصادي وبصيغ دورات اقتصـــادية وأزمـــات اقتصادية تحمل صفات وأثار لا تشبه سابقاتها، فتصبح الحلول السابقة غير ناجحة لعلاج الأزمات المتعاقبـــة، أمـــا الأزمات المالية فالمسالة تكمن في ان المشتقات المالية تعمل على تعميق الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد غير الحقيقي في درجات مخيفة مما يؤدي إلى انهيارات اقتصادية متلاحقة.

الحقيقة هي أن الفائدة (الربا) هي جذر البلاء في عدم مقدرة الاقتصاد على تحقيـــق التـــوازن في إشـــكاليات التشغيل لما تخلقه الفائدة (الربا) من علاقة عكسية، هي من طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي، بين معدلات الفائدة والطلب على رأس المال النقدي.

### العصر الحديث وطبيعة الأزمات

تنشا الأزمات، عندما تنشأ الفروق، ولا تعني الفروق هنا الحجوم والقدرات والإمكانيات، بل هي كل هـــذا مضاف إليه السند الفكري والمقدرة على الغلبة والتغلب والانتصار، في العصر الحديث قد تمّ فك الارتبـــاط بمـــا نسميه في لغة الاقتصاد بالملكية والمال، على مستوى الجغرافيا، سواء كانت جغرافيا إقليم أم جغرافيـــا العـــالم، لا

[٤٣] شومبيتر، مصدر سابق، ج٢ ص٢٣٣.

[٤٤] حنفي، حسن، العظم، صادق جلال، ما العولمة، دمشق، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٩، ص١٥٩.

يمكن إهمال الجغرافيا التي تتوزع عليها الإمكانات والقدرات، فحتى التسميات السياسية لأقاليم العالم، من عالم متقدم وعالم نامي وعالم متخلف إنما تنبع من الإمكانات والقدرات وكذلك ينسحب الأمر على الإقليم الواحد في تقسيم القوى المنتجة إلى ريف ومدن، فالفلاح ووليد البلدة لا يمثلان الفرق القائم بين الريف والمدينة فقط، بل يمثلان التباين بين الملكية والمال أيضاً[٤٥]، فمسألة التحدي والاستجابة الذي قدّم مرتسمة وبشكل مقاربة حضارية (آرنولد توينبي) أيضاً يعتمد الفروق من جهة والقدرات والإمكانيات من جهةٍ أخرى، في مقدرة المؤسسات الحضارية على الصمود، إلاّ أن المسألة التي تحسم النصر والهزيمة هي الفروق.

فكيف إذا كانت الفروق داخل الجسد الاقتصادي ونظامه وفعالياته، هناك أداة قديمة جديدة تعمل بكفاءة على تلبية امتصاص العرض بوساطة الطلب، النقود أداة ووسيلة للتبادل إلى جانب كونها جملة وظائف إضافية هي كفوءاً لها، فهي أيضاً مخزن للقيمة وهي كذلك أداة للادخار، إذن هناك في عملية العرض والطلب ما يمكن أن نسميه، قطاع الإنتاج الحقيقي (سلع وخدمات) ووسيلة النقود، فكيف بنا إذا أصبح المتاع بضائع وسلعاً، وينقلب التبادل رأساً على عقب، ويحل التفكير بالمال محل التفكير بالمتاع[٤٦]، بذلك تمّ تحويل النقود من وسيلة جامدة إلى كائن حي يتوالد ويتناسل، بناءا على ذلك لم تعدّ الفائدة مسألة دينية وأخلاقية فحسب، بل واقتصادية، كون النقود أصبح لها مشتقات جديدة، ولهذه المشتقات عمل بالمقابل من قطاع الإنتاج الحقيقي، فنحن أمام مفهوم اقتصادي يحمل مدلولات حقيقية تعمل في كل من قطاع الإنتاج الحقيقي وقطاع المال، تمكن هذا المفهوم من الحصول على شرعية دعمت وجوده في كلا القطاعين، الاعتماد، هذا المفهوم ماذا يعني وكيف تشكل، بالعودة إلى مقولات (اشبنغلر) بخصوص المال، فإن التفكير بالمال يولد المال – وهذا هو سر عالم الاقتصاد – فعندما يدون قطب منظم مليون على القرطاس، فهذا المليون قائم وموجود، وذلك لأن هذه الشخصية بوصفها مركزاً اقتصادياً تقرر وتؤكد زيادة في الطاقة الاقتصادية في ميدانه تعادل المليون الذي دونه. وهذا وحده، ولا شيء غيره، هو معنى كلمة "الاعتماد" في نظرنا[٤٧]، واستدراكاً لا بد أن تكون الرؤية تنصب على الحجم المنجز في قطاع الإنتاج الحقيقي، وليس على الوظيفة، على الرغم من أهمية هذه الوظيفة، لكي لا يجب أن تتجاوز هذه الوظيفة حدودها، وهذه مسألة أخلاقية مهمة في توضيح ووضوح التفاعلات بين أطراف الفعالية الاقتصادية، من الناحية القانونية فإن التعامل مع وسائل الدفع تبدو مختلفة، النقد يتمتع بالقبول الفوري في تسوية المعاملات، لكن لا يمكن ذلك مع الأشكال الأخرى للأوراق المالية، على الرغم من أن أداة الائتمان تشكل حقاً قانونياً على النقود، والسبب في ذلك أن نقود الائتمان الورقي والأشكال الأخرى من الائتمان الورقي ليست على الدرجة نفسها من الكفاءة لأداء كل غرض من الناحية الفعلية، فالنقد القانوني يمثل وسيلة دفع شاملة بينما الوسائل الأخرى فهي أقل قبولاً وربما تداولها في دوائر ضيقة من المنشآت، يرى "شومبيتر" أن الفرد المهني يهتم عموماً بالاختلافات التكتيكية أكثر من اهتمامه بالتشابه الجوهري[٤٨]، إذن لا بد من فهم السياق التاريخي لدور كل من النقود بوصفها وسيلة دفع مباشرة وأدوات الائتمان التي تمثل حقاً قانونياً على النقود، إن النظام المالي الرأسمالي منذ اكتمال ملامحه واتضاح صورته كان يقصي النقود من التعامل لكن لا يقصيها كمعيار، فابتداع نظام المقاصة يسوي ما بين الحقوق

---

[٤٥] اشبنغلر، مصدر سابق، ص٧٣٣.

[٤٦] المصدر السابق، ص ٧٢٩.

[٤٧] اشبنغلر، مصدر سابق، ص ٧٤٥.

[٤٨] شومبيتر، مصدر سابق، ص ٤٦٧.

والديون ويرحل الفروفات بحيث أن المدفوعات من النقود لا ترد إلاّ كحالة خاصة دون أن يكـــون لهـــا أهميـــة خاصة[٤٩].

المعضلة الحقيقية هي كيف تُوصَّف الثروة، وكيف تبنى الفروق بين قطاع الإنتاج الحقيقي وقطاع المال، عندما غدا "النقد" معياراً لكل القيم في قطاع الإنتاج، فقد أصبحت كل الأشياء في أعين الناس نقوداً، يرى "اشـــبنغلر" هذه الصورة تتجسد في عمق التاريخ حتى: كانت الأواني التي يعرضونها – اليونان – في استعراضات النصر مجـــرد نقود في أعين المتفرجين، فإن الثروة الكلاسيكية لا تتألف من امتلاك الملكيات، بل من تكديس المال نقداً[٥٠]، لـــو طرحنا كل أشكال المقايضة على اعتبارها تمثل شكلاً متخلفاً من صيغ التبادل غير المنصف لغياب وســـيلة الـــدفع الحضارية "النقود"، فإن الكلام السابق ل "اشبنغلر" يسري على العصور اللاحقة وحتى وقتٍ قريـــب، فمنـــذ أن ابتدعت النقود كمعيار ووسيلة متقدمة للدفع والتسوية، أصبحت الثروة، كل الثروة نقوداً في أعين الناس، حـــتى "آدم سميث" يرى أنه: لا يمكن لأي رأس مال ثابت أن يدر أي دخل إلاّ بواسطة رأس مال متداول، فأنفع الآلات وأدوات العمل لن تنتج شيئاً إلاّ عبر رأس المال المتداول الذي يوفر المواد التي تستخدم فيها هذه الآلات، وإعالـــة العمال الذين يستخدمونها[٥١]، إذن رأس المال المتداول له حساسية لأنه لا يعمل بمعزل عن رأس المـــال الثابـــت، فيؤكد "آدم سميث" في أن النقد هو الجزء الوحيد من رأس المال المتداول لمجتمع ما، والذي يمكن أن تؤدي صـــيانته إلى أي إنقاص في الدخل الصافي لهذا المجتمع، فرأس المال الثابت، وذلك الجزء من رأس المال المتداول الذي يتكون من النقد، يتشابهان تشابهاً كثيراً من حيث تأثيرهما في دخل المجتمع[٥٢]، وحتى يزال هذا الغموض في التمييز بـــين رأس المال المتداول ورأس المال الثابت من حيث وجودهما في الجسد الاقتصادي من حيث نمو الكـــم (Quantum) لكل منهما، وعندما تكون النقود جزءاً، بل جزءاً صغيراً من ثروة الأمة، فلا ريب في نمو كمية النقود بشكلٍ يلبي حاجة التبادل في السوق، إلاّ أن الرابط الأخلاقي يفرض سياقاً من التوازن بين الكتلتين، كتلة الإنتـــاج الحقيقـــي والكتلة النقدية في السوق، لأن عدم التوازن النسبي المضبوط بالنمو يفضي إلى إشكالات اقتصادية ومالية واسعة.

هناك حقيقة أن السلطة في إصدار (العملة) تعود حصراً إلى البنوك المركزية، لكن مسألة خلق الودائـــع فهـــي متاحة للمصارف التجارية، ولا تعني الرقابة التي يمارسها (البنك المركزي) على هذه المسألة هو الحد منها والتحكم في حجمها إلاّ في حدود، لقد تعاضدت مسألتان أديتا إلى اختلالات رئيسة في جسد الاقتصاد منذ القرن الســـابع عشر أكد ذلك( جان بودان) هو الارتفاع المستمر في الأسعار، ثم الرد على ذلك وهو التوسع النقدي المبالغ فيـــه لعلاج الارتفاع في الأسعار (التضخم) وانخفاض القوة الشرائية للنقود، استمرت هذه الحالة بشـــكلٍ عرفـــت في أدبيات الاقتصاد السياسي والنظرية الاقتصادية بالدورات التجارية والأزمات الاقتصادية والأزمات المالية، النظرية تفترض أن الاقتصاد الوطني يتكون من:

١. القطاع العائلي.
٢. قطاع الأعمال.

---

[٤٩] المصدر السابق، ص ٤٦٤.
[٥٠] اشبنغلر، مصدر سابق، ص ٧٣٨.
[٥١] سمث، آدم، ثروة الأمم، ترجمة حسني زينة، بغداد، دراسات عراقية، ٢٠٠٨، ج٢، ص ٢٩٤-٢٩٥.
[٥٢] المصدر السابق، ج٢، ص ٤٦٤.

يرى (ج، آكلي) أن القطاع العائلي هو الذي يحتفظ بالأصول المالية (بما فيها النقود)، وأن قطاع الأعمال لا يحتفظ بأية أصول مالية (بما فيها النقود أيضاً)، كأن ذلك يعني أن القطاع العائلي يحتفظ بكل الأصول المالية الموجودة، ويمثل هذا مجموع ثروتهم (كما أنه يمثل أيضاً مجموع الثروة القومية، والذي يساوي مجموع كل قيمة الأصول العينية الخاصة زائداً النقود الحكومية والديون الحكومية)[٥٣]، هذا التوصيف للثروة القومية توصيفاً وطبقاً للسياق التاريخي لمفهوم (الربا) الفائدة، فإن الاحتفاظ (بالنقود) لدى القطاع العائلي يحقق عائداً سنوياً مساوي للصفر مضاف إليه معدلات التضخم، في حين أن الأسهم وبقية الأصول المالية تعطي عائداً موجباً في معظم الأحيان، هذه الحالة أدت إلى التركيز على تطوير الأصول المالية، وبذلك أصبح هناك قطاع للإنتاج الحقيقي وقطاع مالي، في قطاع المال، الأوراق المالية التي تصدرها المنشآت تكون نسبة الديون إلى رأس المال القابل للتوزيع على ثلاثة ضروب، إما منخفضة أو متوسطة أو مرتفعة، وهذه الأمور هي التي تدفع المضاربين في أسواق الأوراق المالية إلى الاحتفاظ بالمحفظة للأوراق المالية لمواجهة المخاطر التي تواجه سوق الأوراق المالية، فإذا كان الاقتصاد وفعالياته فيما مضى أمام الفائدة ومعدلاتها في اتخاذ قرارات الاستثمار والادخار، فإن رجال الأعمال والمضاربين أمام جملة من الأصول المالية غير النقود هي التي تفرض الخيارات على قرارات الادخار والاستثمار، لا بل أن القرارات مرتهنة بآلات صماء تعطي ولائها لمن له المقدرة على برمجتها، إلاّ أن المقدرة على برمجة عقول الناس في خلق القطاع المالي مقابل قطاع الإنتاج الحقيقي كانت أكبر، يورد (روبرت هيلبرونر) واقعة مفيدة وذات مغزى عن الأسباب العميقة للأزمات المالية، وما تميز به رجال الأعمال من قدرات عالية في إدارة مشاريعهم إلى جانب تدني خلقي لا يمكن قبوله، يقول "هيلبرونر" أن الجمهور يستجيب بإرادته، فحين "تسري" الأنباء بأن "جولد" أو "روكفلر" يشتريان أسهم السكك الحديدية أو مناجم النحاس أو مناجم الصلب، فإن الجمهور يندفع كي يشترك في السباق[٥٤]، فصار إيمان الجمهور برجال الأعمال وقدراتهم (رجال الأعمال) على الشعوذة المالية التي غدت سلوكا اقتصاديا مقبولا وسائدا اجتماعيا، والمثال على ذلك هي تلك الواقعة التي تجعل الرأس يدور من فرط الدهشة؟:

اشترى هنري روجرز ووليم روكفلر شركة نحاس "آناكواندا" دون أن يدفعا دولاراً واحداً من جيبهما الخاص. وهذه الطريقة التي تمت بها العملية:

١. أعطى كل من روجرز وروكفلر شيكاً بمبلغ (٣٩) مليون دولار إلى "ماركوس دالي" ثمناً لممتلكات "آناكواندا" بشرط أن يودع المبلغ في (ناشينال ستي بنك) ويتركه هناك دون المساس به لمدة نص عليها الاتفاق.

٢. تمّ إنشاء مؤسسة على الورق باسم شركة النحاس المندمجة، وعينا فيها الكتبة الذين يعملون عندهما، كمديرين صوريين، ثم جعلا هذه الشركة تشتري "آناكواندا" بمبلغ (٧٥) مليون دولار، لا يدفع نقداً وإنما على صورة أسهم في الشركة المندمجة ولتسيير الأمر طبعت أسهم لهذا الغرض.

٣. واقترض روجرز وروكفلر الآن من "ناشينال ستي بنك" (٣٩) مليون دولار لتغطية الشيك الذي سبق إعطاؤه إلى "ماركوس دالي"، وكضمان لهذا القرض استخدما أسهم الشركة المندمجة البالغ قيمتها (٧٥) مليون دولار.

---

(٥٣) آكلي، ج، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات، ترجمة عطية مهدي سليمان، بغداد، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٠، ج٢، ص ٩٦٨.
(٥٤) هيلبرونر، روبرت، قادة الفكر الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، د. ت، ص ٢٤٤.

٤. بعد ذلك باعا أسهم الشركة الجديدة في البورصة بمبلغ (٧٥) مليون دولار (بعـد أن عمـلا أولاً علـى الإيعاز بأهميتها عن طريق السماسرة الذين يشتغلون لحسابهما).

٥. وعن طريق ثمن بيع الأسهم أعادا القرض البالغ (٣٩) مليون دولار إلى البنك وكسـبا لأنفسـهما (٣٦) مليون دولار[٥٥].

فإذا كان الاستغراب الذي يثير حفيظة (هيلبرونر) في وصف هذا العصر: أنه عصر اعتدنا ونحـن نسـترجع صورته في أذهاننا، أن نحمر منه خجلاً، ومن المؤكد أنه كان عصراً قبيحاً في زخارفه[٥٦]، يقال لنا أن هـذا يقـع ضمن سباق المنافسة وهو سلوك يتسم بالجد والنشاط في عصر تميز بالفوضى الخلاقة علـى مسـتوى الإنتـاج ومقارباته والاستهلاك ومقارباته، فالقول الحق هو أن هذا السلوك قد تم صياغته منذ قرون مضـت، إن غيـاب الوضوح الموضوعي في الضبط الأخلاقي لفعاليات الحياة أدى إلى إطلاق العنان للكسب دون الالتفات إلى الوازع الديني الذي عجز عن تقديم الإجابات المقنعة للاسئلة الاقتصادية، فالشرائع السماوية هي حجة الله على عبـاده، لكون هذه الشرائع هي مناهج حياة، هناك حقيقة سبق أن مررنا عليها وهي أن معظم الشـرائع السـابقة علـى الإسلام قد جرى عليه التحريف لسببين:

١. ما اتصفت به الشرائع التي دونت قبل الإسلام بلغات خالية من التنقيط والتحريـك والتنـوين، فكـان التحريف يأتي في سياق ربما غير مقصود أو أنه يأتي مقصوداً، لأن الشرائع قبل الإسلام قد حولت على يد (شعب الله المختار) من شريعة رحمة للعالمين إلى شريعة لقبيلة وإله مخصوص بها.

٢. الثابت تاريخياً أن نسخة الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد قد مر بسلسلة مـن الترجمـات للغـات متعددة وفي كل مرة يفقد الكثير من مقاصده بسبب كثرة الترجمات حتى غدت الفلسفة التي قدم من خلالها الدين هي الأساس، لا بل أصبحت الكثير من ثوابت الناموس من مغامرات أرسطو الفلسفية في تفسير الكون والوجود، وهذا ما نجده عند أوغسطينوس في "مدينة الله" وكتاب "الاعترافات" لا بل القارئ لا يجد منظومة أخلاقية مستقاة من الدين في كتاب توما الأكويني (الخلاصة اللاهوتية) بأجزائه الخمسة تمكن الناس من ضبط سـلوكهم، فجـاء (عصر النهضة) لتكون أنوارها حجة على الدين في تفسير الكون والوجود، فبعدما كان الكتـاب المقـدس هـو المصدر الوحيد للمعرفة، تم تنحيته جانباً لأن المعرفة مصدرها التجربة المحكومة بالعقل، إذن ليس العيب في الـدين (الشريعة) العيب في من ليس له المقدرة على وضع هذه الشريعة في سياق فعاليات الحياة لتضبط سـلوك النـاس. فدوال المنفعة تسبح في نظم متغيراته الداخلية، وإذا كانـت هنـاك مـؤثرات خارجيـة هامـة Significant Externalities في دوال المنفعة، فإن الفكرة المركزية للنظرية الاقتصادية الحديثة لا تبقى صالحة، ولا يغدو لآليـة السوق أي ادعاء خاص بالكفاءة، أو أي ميزة عن غيرها كطريق مقبول لتخصيص المـوارد في المجتمـع[٥٧]، إذن تخصيص الموارد محكومة بجملة من القوانين ترتقي إلى مصاف القوانين الطبيعية، فالاعتقاد بهذه القوانين مبني علـى النظرة الآلية للكون، القائل بأن المعرفة في مجال العلوم الاجتماعية لا تختلـف عـن المعرفـة في مجـال العلـوم الفيزيائية[٥٨]، فالمنظومة الأخلاقية لا تعني سوى تتبع المصالح والمنافع، هناك مركزية للمنظومة الأخلاقية، لا تـتغير

---

[٥٥] المصدر السابق، ص ٢٤٥.
[٥٦] نفس المصدر السابق، ص ٢٤٦.
[٥٧] زمان، أسد، نحو منهج جديد للاقتصاد، مجلة الاقتصاد الإسلامي، مجلد ١٨، عدد ٢، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٢٦هـ، ص ٩٣.
[٥٨] شابرا، محمد عمر، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة محمد زهير السمهودي، عمّان، المعهد العالي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦، ص ٥٨.

بل هي تمتلك القوة والمقدرة للتحوّل على وفق المصالح والمنافع، فالتحوّل من اقتصاد العرض على وفق قانون "ساي" إلى اقتصاد الطلب على وفق "كينز" ثم دولة الرفاهية، ثم التحوّل إلى اقتصاد العرض على وفق برنامج تاتشر-ريغان، على وفق المصالح والمنافع، ودولة الرفاهة لا تعني رفاهية الفقراء بل رفاهية النظام وعافيته وديمومته، إذن الأساس المنظومي للأخلاق واحد والتحولات مستمرة، حتى غدت هذه التحولات على المستوى الكوني، وذلك نتيجة "الاعتماد المتبادل" والذي يعني الاستعداد المفرط لمجتمع ما للتأثير بما يجري من أحداث تدور في مجتمع آخر، وهو ما أدت إليه نتائج النزعة التوسعية للرأسمالية الجديدة[٥٩]، فالتحولات التي حصلت في الجسد الاقتصادي الغربي، تدون في أدبيات الاقتصاد الرأسمالي على أنها تحولات مقاربة للتحولات في الجسد البيولوجي، وهي نظرة تعبّر عن سيرورة الفكر الاقتصادي، فالواقع أن جسد الاقتصاد الرأسمالي، في عصر العولمة يجمع على ما يبدو، الرأسمال الصناعي- الإنتاجي، والرأسمالي المالي – ألاستخراجي، والرأسمال البضاعي التجاري، في لحظة جديدة واحدة هي أبعد وأعلى وأكثر تعقيداً بكثير من المرحلة الإمبريالية الكلاسيكية[٦٠]، فإذا كان في الماضي يتصف الاقتصاد بمركزية الإنتاج الغربية، وعالمية الاستهلاك ونشره في أنماطه (وهي مسألة تقع في صلب المنظومة الأخلاقية)، أصبح الآن يعمل على نشر الإنتاج والتبادل عالمياً، وهو يعني أن العولمة تعني عولمة دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج الرأسمالي ونشرها (ونشر علاقاتها الاجتماعية بالتالي) انتقائياً، خارج مجتمعات المركز الرأسمالي الأصلي ودوله[٦١]، ولا تعني دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج سوى سوق الإنتاج الحقيقي على المستوى الدولي وسوق الأموال على المستوى الدولي.

يتضح أن التراكم غير الطبيعي لرأس المال في الغرب سواء عبر الإنتاج المحلي وموارده أو كان عبر النهب الاستعماري لثروات الشعوب منذ القرن الخامس عشر، هذا التراكم أدى إلى التوسع في الإنتاج وبزوغ عصر المنشآت والمؤسسات العملاقة، مع الفرصة التاريخية لوجود الأسواق الخارجية لتصريف الفائض من الإنتاج وهي فرصة تاريخية ربما لن تتكرر، أدى هذا إلى ظهور الأسواق المالية وملحقاتها من المصارف وبيوتات الأموال، وعندما أصبح العائد على رأس المال في دولة المركز الرأسمالي الصناعي تتراجع أدى هذا إلى ما عرف بتصدير رأس المال، حتى غدت مسألة الإنتاج الحقيقي وأسواقه، وسوق الأموال (الإنتاج غير الحقيقي) مسألة واقعة، مضاف إلى ذلك نشر ذلك عالمياً، وهي مسألة سيرورة تاريخية، وهي ليست مسألة مخيفة، لكن ما حصل أن السيرورة التاريخية لكلا السوقين صارا إلى حالة من عدم التوازن، والتوازن ليس يعني حتماً أن كفتي الميزان متوازنتين وزناً وحجماً، إنما المسألة غدت إلى أبعد من الترجيح، حتى أصبح سوق الأموال يستحوذ على أصول مالية تعادل أربعين (٤٠) ضعفاً من سوق الإنتاج الحقيقي، وهي مسألة تنعكس أساساً على مسألة تخصيص الموارد، وأن ما يقارب ٩٥% من هذه المعاملات (في سوق الأموال) له طبيعة المضاربة، وأن هذا "الاقتصاد المالي التصوري" لديه طاقة ضخمة كامنة على تمزيق "الاقتصاد الأساسي العيني" كما حدث ذلك في انهيار "بنك بارنج" أقدم بنوك بريطانيا عام ١٩٩٥[٦٢]، سيرورة التاريخ الاقتصادي وصيرورته تقدم مرتسماً لطبيعة الحقب التاريخية للفعالية الاقتصادية تعبر وبصدق عن طبيعة تكوين المنظومة الأخلاقية للأمم والشعوب بمعتقداتها الدينية والفلسفية، فالأزمة المالية أو

---

[٥٩] ألنجفي، سالم توفيق، اقتصاد العولمة، مقاربات اقتصادية للرأسمالية وما بعها، بيروت، دار النفائس، ٢٠١٠، ص ٢٣٤.
[٦٠] حنفي، العظم، مصدر سابق، ص ١٠٧.
[٦١] المصدر السابق، ص ١١٢.
[٦٢] ألنجفي، مصدر سابق، ص ٢٣٥-٢٣٦.

الاقتصادية في جوهرها هي أزمة أخلاقية في أبعاد الفعالية الاقتصادية ومقاربات هذه الفعالية في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والادخار والاستثمار، إنها (الأخلاق) جزء من النظام، لا بل أصبحت تكوينية (constitutive) أي (داخلة في تركيب اللعبة)، وهذه القواعد هي التي تحدد اللعبة، وقد يقال انه لا سؤال عن تبرير قاعدة من هذا النوع، فإذا كنت لا تحب القواعد لا تلعب اللعبة[٦٣]، إن كانت القواعد الأخلاقية التكوينية السائدة في السوق سبيلا للصعود المادي والثراء، ففي الطرف الآخر هناك منظومة أخلاقية إهمالها يؤدي إلى انهيارات كبيرة على مستوى الاقتصاد والقيم، فإذا كان السؤال هو رفض ماهو قائم، فما الذي ينبغي أن يكون؟، في هذا المجال يبدو مرتسم العدالة على وفق (جون راولز) يتجسد في فكرة الأشخاص الأحرار المتساويين المدعومين بقوتين اخلاقيتين هما:

١. قدرة الإحساس بالعدالة.

٢. القدرة على تحصيل الخير. [٦٤]

فهل مغادرة القيم الأخلاقية القائمة البالية؟ إلى ما ينبغي هو الوصول إلى حال أفضل في عناية القدرتين السابقتين بشرط حصول الفعالية (أي فعالية من فعاليات الحياة) وراء ستار من الجهل؟، إذا كيف يستطيع هؤلاء الأشخاص الموصوفين بالحرية والمساواة والمدعومين بقدرات أخلاقية أن يختاروا على وفق(راولز) في ظل حجاب الجهل، انه من العبث أن تطلب من إنسان تَخيُل خطة لحياته أن كان يجهل من هو[٦٥]، إنها مجرد صياغات نظرية افتراضية لتبرير حالة قائمة بمواصفات فلسفية أكثر حداثة وتعقيدا، فكيف لا تبدو "الأخلاق النظرية التجارية " غريبة ومتناقضة في حين أن كل شيء في الدنيا "الأعمال" يبدو مباحا، وحيث أن الشاغل الأساسي لمشروع من المشروعات إنما هو، بالتعريف بقاؤه[٦٦].

إذا كان شرط البقاء مقترن بما هو قائم، مع الإقرار أن ما هو قائم سبب في الفساد والإفساد، فلابد من أن يكون الإصلاح والتغيير من خارج النظام.

الثابت تاريخيا ومنذ مقاربات التأسيس للمذهب النفعي أن اجتياح مفاهيم الجشع والفردية والأثرة للفعاليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، أحدثت تغيرات جوهرية في البحث ألقيمي والتفوق على منظومة القيم، حتى غدا الفراغ الأخلاقي الطاغي على كل التعاملات يلح على (بعض المؤسسات) في إيجاد بدائل تعمل كقواعد، هنا تتكشف الأخلاق النظرية على إنها علم واجبات، تركيب تجليات، وإطاعة قواعد[٦٧]، هناك حقيقة لايمكن إغفالها هوان أداء أسواق الأموال والإنتاج الحقيقي وما يؤديه هذا الأداء من تأزمات لايمكن أن تكون في معظمها منضبطة أخلاقيا وقيميا، بالمقابل فإن كل الإرهاصات التي تتشكل بصيغ نظرية خجولة تسعى لإنقاذ هذا الأداء سواء كان ذلك بصيغ "أخلاق نظرية للإعمال التجارية" كما عند (جاكلين روس)، أو فكرة البنية الأساسية كما عند " جون راولز " على اعتبار أن البنية الأساسية العادلة تؤمن ما يمكن أن ندعوه العدالة الخلفية[٦٨]، إذا المطلوب هو

(٦٣) مابوت، جون دافيد، مقدمة في الأخلاق، ترجمة ماهر عبد القادر محمد علي، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٥، ص١١٣.
(٦٤) راولز، جون، العدالة كإنصاف، إعادة صياغة، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩، ص١١٢
(٦٥) روس، مصدر سابق، ص١٠٢.
(٦٦) المصدر السابق، ص١٢٦.
(٦٧) المصدر السابق، ص١٢٨.
(٦٨) راولز، مصدر سابق، ص٩٩.

المواجهة ببعث أخلاقي ليس فقط في ضبط المعاملات في أسواق الأموال على وفق القواعد القيمية بل ضبط كل معاملات الحياة قيميا.

**خاتمة**

لقد كُتِبَ في الأدبيات الاقتصادية في العقود السابقة عن الأزمات الاقتصادية والدورات التجارية، كما كتب أيضاً عن الأزمة المالية الأخيرة الكثير، لكن دون الإشارة لطبيعة الدوافع السلوكية والأخلاقية للأفراد والمنشآت التي شاركت في هذه الأزمات، فالنتائج مهمة على الصعيد الاقتصادي وتحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، لكن الأكثر أهمية المنظومة الأخلاقية التي يعمل فيها النظام الرأسمالي والسلوكيات التطبيقية والإجرائية لهذا النظام.

إن التراكم الرأسمالي ثم فوضى الإنتاج وتخصيص الموارد في بنية ما يسمى بالاقتصاد الحر، واقتصاد سوق المنافسة التامة التي لا يجدها المرء إلاّ في الكتب المدرسية، كل هذا سرّع في تضخيم غير معقول للتكاليف الاجتماعية مع صعود وتركز كبير للمنشآت العملاقة وتراجع المنشآت المتوسطة وصغيرة الحجم هذه الظاهرة التي تعدّ سبباً مباشراً لأشكال الاحتكارات التي يعمل في بيئتها اقتصاد المسكونة، واستمرار تعميق الفجوة بين عالم متقدم اقتصادياً وعالم متخلف اقتصادياً.

فالأزمة المالية الأخيرة لم تكن سوى نتيجة، العبرة فيها لا تتوقف عند حد دراسة النتائج فحسب، بل دراسة وتحري الأسباب العميقة لها، ومقارباتها وطبيعة تشكلها، والمنظومة الأخلاقية الحاكمة لأطراف الفعالية الاقتصادية فيها، فالأزمة توصف على أنها عالمية، وطريقها بدأ من قطاع محدد وفي بلد محدد أيضاً، قطاع العقارات في الولايات المتحدة، فما الذي أدى إلى انتشار نيرانها في الهشيم المجاور وامتداد هذه النيران على مستوى العالم، فإذا كانت مقولة "كارل ماركس" في أن الطبقة العاملة لا وطن لها، فرأس المال لا وطن له أيضاً، لأن العولمة أدت إلى اندماجات معقدة لأسواق الأموال من الصعب توصيف هوياتها الوطنية، إلاّ أن الثابت هو أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة اشتركت فيها معظم اقتصادات العالم وتأثرت بها كذلك.

لذلك ركزت هذه الورقة على المسار التاريخي لتشكل الأفكار والعقائد الحالكة للفعالية الاقتصادية باعتبار هذا المسار هو السبب الحقيقي لكل الأزمات السابقة، وكل الأزمات اللاحقة التي شهدها العالم والتي سيشهدها، طالما كان تخصيص الموارد قائم على اعتبار أحادي الجانب مادي الطبع وهو تحليل الكلفة والعائد، مع توسيع هائل بين كل من الإنتاج الحقيقي وقطاعاته وقطاع الأموال (الإنتاج الوهمي).

لذلك فإن الأسئلة التي طرحت في هذه الورقة جديرة بالتأمل في إعادة النظر في مسألة الاندماج الاقتصادي على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة برعاية ثالوثها المشخص في كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، فالبحار كل البحار تحوي حيتاناً وأسماكاً كبيرة متوسطة وصغيرة، وصراع قائم بين هذه الأطراف، ولم نسمع عن حالة اندماج بينها، لأن حالة الاندماج لا تعني إلاّ وصفاً واحداً وهو تقهقر الصغار أمام الكبار، وهي حالة غير مقبولة لو عملت الاقتصادات الصغيرة على وفق التكتلات النوعية والتكامل فيما بينها طبقاً لقاعدة "القليل من التكنولوجيا يكفي".

كما أن هذه الورقة لم تطرح حلاً إسلامياً على وفق الاقتصاد الإسلامي ومبادئه وقيمه، والسبب يعود إلى أن هذه الأزمة هي أزمة نظام رأسمالي بصورة خاصة، وهي فرصة لأن تأخذ الأزمة أبعادها المؤذية لجسد الاقتصاد

الرأسمالي وإنهاكه، لأن الحلول لا تعدو سوى مضادات حيوية غير مجدية ومسكنات مؤقتة، هذا من ناحية، الناحية الأخرى هو ظهور أدبيات جديدة في الاقتصاد الرأسمالي تدعو للاستفادة من تجارب الاقتصاد الإســـلامي وهـــذا حسن، لكن الخوف هو كون هذه الأدبيات مقدمات لدمج الاقتصاد الإسلامي ومنشآته المالية في الأزمة وجعلــه جزءاً منها وليس حلاً لها.

**هذا والله أعلم وهو ولي التوفيق**

## المصادر


١. اشبنغلر، اسوالد، تدهور الحضارة العربية، ترجمة احمد الشيباني، بيروت، منشورات دار مكتبة الحيـــاة، د. ت، ج٢.
٢. آكلي، ج، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات، ترجمة عطية مهدي سليمان، بغداد، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٠، ج٢.
٣. ألنجفي، سالم توفيق، اقتصاد العولمة، مقاربات اقتصادية للرأسمالية وما بعدها، بيروت، دار النفائس، ٢٠١٠.
٤. البرعي، احمد حسن، الثورة الصناعية وأثارها الاجتماعية والقانونية، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٢.
٥. برهييه، إميل، تاريخ الفلسفة، القرن التاسع عشر، ترجمة جورج طرابيشي، بيروت، دار الطليعـــة، ١٩٨٥، ج٦.
٦. جالبريث، جون كينيث، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة احمد فؤاد بلبع، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠.
٧. حنفي، حسن، العظم، صادق جلال، ما العولمة، دمشق، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٩.
٨. راولز ، جون ، العدالة كإنصاف ، إعادة صياغة ، ترجمة حيدر حاج إسماعيل ، بيروت ، مركز دراســات الوحدة العربية ، ٢٠٠٩ ،
٩. رستم، أسد، الروم في سياستهم وحضارتهم ودينهم وثقافتهم وصلاتهم بالعرب، بيروت، دار المكشــوف، ١٩٥٥، ج١.
١٠. روس، جاكلين، الفكر الأخلاقي المعاصر، ترجمة عادل العوا ، بيروت ، عويدات للنشر والطباعة ، ٢٠٠١.
١١. زمان، أسد، نحو منهج جديد للاقتصاد، مجلة الاقتصاد الإسلامي، مجلد ١٨، عدد ٢، جامعة الملــك عبــد العزيز، ١٤٢٦ه.
١٢. زيعور، علي، أوغسطينوس مع مقدمات في العقيدة المسيحية والفلسفة الوســيطية، بــيروت، دار اقـــرأ، ١٩٨٣.
١٣. سباين، جورج، ه، تطور الفكر السياسي، ترجمة راشد البراوي، القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٧١، ج٣.
١٤. سبونفيل، أندره كونت، هل الرأسمالية أخلاقية، ترجمة بسام حجار، بيروت، دار الساقي، ٢٠٠٥.
١٥. سمث، آدم، ثروة الأمم، ترجمة حسني زينة، بغداد، دراسات عراقية، ٢٠٠٨، ج٢.
١٦. شابرا، محمد عمر، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة محمد زهير السمهودي، عمّان، المعهد العالي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦.
١٧. شومبيتر، جوزيف، تاريخ التحليل الاقتصادي، ترجمة حسن عبد الله بدر، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافـــة، المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٥، المجلد١.
١٨. عبده قاسم، قاسم، ماهية الحروب الصليبية، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠.
١٩. فيبر، ماكس، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ترجمة محمد علي مقلد، بيروت، مركز الإنماء القومي، د. ت.

٢٠. كبه، إبراهيم، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، مطبعة العاني، ١٩٧٣، ج١.
٢١. لاسكي، هارولد، نشأت التحررية الأوربية، ترجمة عبد الرحمن صدقي، القاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، د. ت.
٢٢. مابوت ، جون دافيد ، مقدمة في الأخلاق ، ترجمة ماهر عبد القادر محمد علي ، بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٨٥.
٢٣. المرزوقي، أبو يعرب، حنفي، حسن، النظر والعمل، المأزق الحضاري العربي والإسلامي الراهن، بيروت، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٣.
٢٤. ميردال ، غونار ، النظرية الاقتصادية والدول النامية ، ترجمة إبراهيم الشيخ ، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر. د. ت.
٢٥. هبرماس، يورغن، القول الفلسفي للحداثة، ترجمة فاطمة ألجيوشي، دمشق، منشورات وزارة الثقافة السورية، ١٩٩٥.
٢٦. هيلبرونر، روبرت، قادة الفكر الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، د. ت.
٢٧. هيملفارب، غيرتورد، الطرق إلى الحداثة، التنوير البريطاني، والتنوير الفرنسي والتنوير الأمريكي، ترجمة محمود سيد احمد، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٩.